journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204

المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024

Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

إشكاليةُ العلاقةِ بين مَركزيةِ النَّصِ والرُّؤيةِ الحَداثيةِ المقاصِديةِ

The problematic relationship between the centrality of the legal text and the modernist vision of Maqasid

1ـ الطالب. شادي القطراوي
shadiibra8@gmail.com

2ـ الأستاذ الدكتور. علي ميهوبي
mihoubi2010@hotmail.fr

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة

تاريخ الإرسال: 2023/07/29 تاريخ القبول: 2024/05/13

المُلخـــص:

تُعدّ نظرية المقاصد أهم المرتكزات التي ارتكز عليها التيار الحداثي العربي في تعامله مع التشريع الإسلامي عموماً ومع النّص الشرعي على وجه الخصوص، فهي الآلية التي اُستخدمت لتغيير دلالة بعض النصوص من خلال الدعوة إلى ضرورة تفعيلها في فهم النص والحكم عليه بالموافقة أو المعارضة، فقُدمت كمرجعيةٍ عليا لا تلتزم بالنّص الشرعي ولا تنضبط بالمنهجية الأصولية المحكمة التي قررها الأصوليون، والتي تقبل الاجتهاد في آليات تطبيقها وتفعيلها لا في هدمها وتغيرها، وفي هذا البحث سنتحدث عن أهم الأُسس التي قامت عليها المدرسة الحداثية المقاصدية، والتي تسببت في انحرافها، فاضطربت أحكامها وتطرفت أقوالها، ورسخّت إشكالية مفترضة لا حقيقة لها مع النّص الشرعي.

الكلمات المفتاحية: تشريع – مقاصد – النّص – حداثية.

Abstract:

The Maqasid theory is considered the most important pillar upon which the Arab modernist current relied in its dealings with Islamic legislation in general and with the legal text in particular. Ali does not adhere to the legal text and is not disciplined by the strict fundamentalist methodology decided by the fundamentalists, which accepts diligence in the mechanisms of its application and activation, not in its destruction and change. Its rulings and sayings were extreme and established an assumed problem that has no truth with the legal text.

Keywords: legislation- Shariah objectives - text - modernity

1. المقدمـــة:

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

لا شك أن ضبط العلاقة التي تربط النّص الشرعي بالمقاصد الشرعية من أهم المسائل التي تمنع حالة التعارض والتنازع الحاصل عند التنزيل الفقهي، ومع تجدد النوازل بشكل متسارع بجانب الانفتاح الكبير على الثقافة الغربية، والنظر لها بعين التقدير والإعجاب، ظهرت مدرسة تميزت بقراءة حداثية للنّص الشرعي، مُحاولةً قطع الصلة بالتراث، ومُغَلِّبَةً المقاصد الشرعية على ما سواها من آليات التعامل مع النّص، دون الالتفات للنّص الشرعي ومكانته كمركزية أساسية يدور عليها الدرس الفقهي.

والمقاصد الشرعية كانت ولا زالت حاضرةً في التراث الفقهي كمصدر أصيل للفهم والاستنباط فهي إذن ليست قسيماً للنّص، وإنما هي قاعدة أساسية من قواعد التشريع الإسلامي، فالتأكيد على هذه العلاقة ومحاولة الوقوف على أسس المدرسة الحداثية المقاصدية هو ما سيتعرض له هذا البحث إن شاء الله.

2. إشكالية البحث:

تتلخص فكرة البحث في عرض أهم الأسس التي ترتكز عليها المدرسة الحداثية المقاصدية، والتي تجعل من المقاصد الشرعية في تصادم صريح مع النصّ، لذلك فالإشكالية الأساسية التي يجيب عنها البحث تُصاغ على النحو التالي:

ما هي منطلقات المدرسة الحداثية المقاصدية في تعاملها مع النّص الشرعي؟ ولماذا تتخذ من المقاصد بالذات وسيلة لتبرير آرائها وتحقيق أهدافها؟

3. أهمية البحث:

تظهر أهميته هذا البحث فيما يلي:

- كونه يتعلق بعلم المقاصد، الذي يحظى بالأهمية الكبيرة لتعلقه المباشر بالنصوص الشرعية، فهو طريقٌ لفهم النصوص واستنباط العلل والمعاني منها.
- التنبيه على الأخطاء الجسيمة التي تترتب على توسيع دائرة المقاصد على حساب النّص الشرعي، وبيان أهمية المقاصد الشرعية في تعميق فهم نصوص الكتاب والسنة.

4. أهداف البحث:

لقد رُمت إلى تحقيق عدة أهداف من هذا البحث، منها:

- إبراز الأسس التي ميزت الرؤية الحداثية المقاصدية التي تقوم على معارضة النّص الشرعي، والتي تجعل من المقاصد ذريعة لعدم الانقياد لأي حكم لا تقبله النفس أو تراه لا يناسب الواقع.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Volume: 38 N°: 01 Year: 2024 pages: 94-109 Date of Publication : 24-07-2024

- إظهار إشكالية التناقض بين النص وبين الرؤية التي تتبناها المدرسة الحداثية المقاصدية.

5. الدراسات السابقة:

كثيرة هي المؤلفات التي تطرقت للحديث عن القراءات الحداثية عموماً، وعن النص الشرعي على وجه الخصوص وإن اختلفت في طريقة العرض والنقد، ومن هذه المؤلفات التي لها تعلق مباشر بموضوع البحث:

- **القراءات الحداثية للنّص للقرآني، د. حمادي هواري**، وهو بحث منشور في جامعة عبد الحميد بن باديس، ركّز فيه الباحث على ذكر بعض ما تميزت به القراءات الحداثية عند تعاملها مع النص القرآني بشكل خاص.
- **ظاهرة التأويل الحديثة، للدكتور خالد السيف**، من إصدارات مركز التأصيل للدراسات، طُبع سنة 2015، وهي دراسة في نقد القراءات الحداثية للنّص الشرعي، عَرَضَ فيها لمنهج التأويل الحديث في الفكر العربي المعاصر وأهم مشاريعه.

ومع كثرة هذه الدراسات التي ركزت على نظرية المقاصد مع إبرازها لمركزية النص، إلا أنني لم أقف –حسب اطلاعي–على دراسة مختصة بموضوع البحث، وهنا تظهر القيمة العلمية للبحث الذي يعرض الرؤية الحداثية للنص الشرعي عموماً، من خلال استخدامها لمصطلح المقاصد استخداماً يجعل من النصوص مجرد ألفاظ مجردة تمارس عليها النظرة الحداثية الانتقائية، والتي تفقد النّص المعيارية في التفسير والدلالة، وتُجرده من المعاني والمضامين.

6. منهجية البحث:

المنهج الذي سلكته في كتابة هذا البحث للوقوف على أهم المبادئ التي ميزت المدرسة الحداثية المقاصدية اعتمد على المنهجين الاستقرائي والتحليلي:

- المنهج الاستقرائي: الذي يقوم على استقراء مناهج المدرسة الحداثية المقاصدية من خلال الكتب والمؤلفات التي تمثّلها.
- المنهج التحليلي: من خلال تحليل النصوص التي تم استقراؤها، للتعرف على أوجه الخلل في الرؤية المقاصدية الحداثية.

7. خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المبحث الأول: معايير فهم النّص الشرعي

المبحث الثاني: الأسس التي قامت عليها المدرسة الحداثية المقاصدية

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

الخاتمة والتي اشتملت على أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: معايير فهم النص الشرعي

المطلب الأول: معايير فهم النص الشرعي

معايير فهم النّص الشرعي كثيرة ومتداخلة ومذكورة بتفاصيلها في المدونات الفقهية والأصولية، وسأكتفى بذكر أهم المعايير العامة التي تحتاج قدراً من التوضيح والإبانة، لأن في عدم اعتبار هذه المعايير أثر كبير في ظهور القراءات الخاطئة للنّص، وغياب الفهم الدقيق لمراميه وأحكامه، ويمكن حصرها اجمالاً في ثلاثة معايير أساسية هي:

الفرع الأول: المعيار اللغوي

من أهم المقدمات الأساسية لفهم النّص الشرعي، ضرورة فهم لغته ومصطلحاته؛ ذلك أنه بدون حصول هذا الضرب من الفهم لن يستكمل المرء خِلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن رياناً من النحو واللغة (**الجويني، ص130/1**)، والتعامل السليم مع اللغة التي كُتب بها التراث الإسلامي عموماً هو الخطوة الأساسية في سبيل فهم مضمون النص ومقصوده، (**إنميرات، مناهج قراءة التراث، ص418**).

فاللغة العربية هي الوسيلة الأولى التي يجب استحضارها لفهم النّص الشرعي وإدراك حِكمه ومعانيه، وبدونها لن تُفهم النصوص، ولو فهمت سيكون فهماً قاصراً، ومما يزيد من أهمية لغة العرب أنها لغة القرآن، ولن يتحقق الفهم الصحيح لكتاب الله وأحكامه إلا بإتقان اللغة التي أُنزل بلسانها، قال تعالى: **{إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ}**. [يوسف: 2].

لذلك فالعربية ضرورةً لفهم النّص وشرطاً للإمامة في الدين، ولن يتحقق الفهم السليم للشريعة الإسلامية ، إلا بمعرفتها ومعرفة أقسامها واتقان قواعدها ، قال الإمام الغزالي: "إن علم اللغة سُلّمٌ ومرقاةٌ إلى جميع العلوم، ومن لا يعلم العربية فلا سبيل له إلى تحصيل العلوم، فعلم اللغة أصل الأصول "(**الغزالي، المستصفى، 17/1**)، وهذا يبيّن أهميتها، كركن أساسي لفهم النّص الشرعي، ومن لا يقف على قواعدها واساليبها فلا وثوق بأقواله وأحكامه.

والناظر لأساليب اللغة العربية يجد أنها متنوعة ودلالاتها متعددة، وتحتاج إحاطة واسعة، فالعرب تخاطب بالعام وتقصد منه الخاص أحياناً، وتطلق الظاهر ولا تريده، وتراعي السياق الذي وردت فيه الألفاظ، وتتكلم بالشيء يُعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة، وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة، وتطلق الأسماء الكثيرة على الشيء نفسه (**الشاطبي،**

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Volume: 38 N°: 01 Year: 2024 pages: 94-109 Date of Publication : 24-07-2024

الموافقات، ص376/2)، وهذا يرشدنا إلى أن عدم التعمق في معرفة دلالات الألفاظ وطرقها سينتج فهماً سقيماً، يترتب عليه الأحكام الشاذة التي تطُلُّ برأسها من حين لآخر.

الفرع الثاني: المعيار الأصولي

علم الأصول من أشرف العلوم الشرعية وأعظمها قدراً؛ لأن الغاية منه بيان الطرق الموصلة إلى معرفة حكم الله تعالى، وهو العلم الذي يرسم للمجتهد منهج استنباط الأحكام الشرعية، ويحدد له طرق الاجتهاد في النوازل المستجدة؛ فهو من العلوم المعيارية التي لها شأن كبير في تشكيل العقل الإسلامي، وليس مقصود البحث التعريف بهذا العلم، إنما إبراز أهميته كمعيار دقيق لفهم النّص بالطريقة المثلى.

وكونه الميزان الذي توزن به المنظومة الفقهية الإسلامية فهو معيار الخطأ والصواب، والمرجع في ضبط أصول وفروع التشريع الإسلامي، قال الإمام القرافي: "لولا أصول الفقه لم يثبت من الشريعة لا قليل ولا كثير، وإن ألغينا أصول الفقه ألغينا الأدلة فلا يبقى لنا حكم ولا سبب" **(القرافي، نفائس الأصول، ص18/1)**.

لذلك فلا يجوز لأحد أن يتعرض للحكم والفتوى ما لم يكن ضليعاً في هذا العلم مستحضراً لقواعده وأركانه، قال الشوكاني:" ومن قصّر في هذا الفن صعب عليه الرد، وخبط فيه وخلط، قال الرازي وما أحسن ما قال: إن أهم العلوم للمجتهد علم أصول الفقه " **(الشوكاني، إرشاد الفحول، ص209/2)**.

فالجهل بعلم الأصول يُوقع في الزلل ويُظهر الفتاوى الشاذة التي لا تلتزم بضابط أو أساس، ويُفتح به مدخلاً للجهلاء الذين يدعون انتساباً للشريعة وهي منهم براء، لذلك فتعلمه والتوسع في دراسته ضرورة شرعية لإعداد كادراً علمياً يكون قادراً على النظر الفقهي، لأن نقيض ذلك من الزهد فيه سيُظهر الفتاوى الشاذة والآراء المخالفة للمنهج الشرعي.

الفرع الثالث: الفَهم التكاملي

وأعني بالفَهم التكاملي أن تُجمع كل النصوص التي تتعلق بالمسألة المراد بحثها، فالنصوص الشرعية متكاملة يصدّق بعضها بعضاً، ويفسر نصٌ ما أشكل في غيره، فكلها تخرج من مشكاة واحدة لا تعارض حقيقي بينها، فما ظاهره التعارض تزيله النصوص الأخرى، وما أبهم في نصٍّ يبيّنه نصٌ آخر، واللفظ العام قد يخصصه نصٌ آخر، والنصوص ذات الدلالة المطلقة قد تقيدها نصوص أخرى، فهي منهجية كبيرة ومتشعبة، لن يستطيع الباحث عن الحكم الشرعي أن يصل من خلالها للحكم الصحيح إلا بامتلاكه الإحاطة الواسعة بأدلة الشريعة ومنهجها التشريعي.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

قال الشاطبي: "فلا محيص للمتفهم من رد آخر الكلام إلى أوله، وأوله إلى آخره.. ولا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض " (**الشاطبي، الموافقات، ص413/3**).

فلا يُؤخذ نص ويُترك آخر؛ لأن في ذلك بتراً للنصوص، واختزالاً للمعاني، ومشابهةً لليهود الذين آمنوا بما يناسب أهواءهم، وتركوا ما لم يحقق مصالحهم، قال تعالى: **{أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ}** [البقرة: 85].

ولو نظرنا لبدعة الخوارج الذين كفّروا المسلمين واستباحوا دمائهم، لوجدنا أنهم تركوا بعض النصوص وآمنوا ببعض، فأخذوا بنصوص الوعيد دون نصوص الوعد، فتطرفوا وانحرفوا، وعارضتهم المرجئة فأخذت بنصوص الوعد دون الوعيد، فاشتركوا في البدعة واختلفوا في طريقة تنزيل الأحكام.

وهذا الفهم التكاملي يكون برد الفروع إلى أصولها وجمع المسائل المشتركة تحت أبوابها، وفهم الجزئيات في إطار كلياتها، وبذلك تفهم النصوص الشرعية وتنضبط الأحكام بلا إشكال، ومردُّ كثير من الفتاوى الشاذة يعود لعدم الالتزام بالقراءة التكاملية للنّص وشيوع النظرة التجزيئية من خلال اعتماد نصوصاً معينة مع إهمال نصوص أخرى لا يكتمل الحكم الصحيح إلا بجمعها والترجيح بينها، وذلك يحصل بتفعيل هذه القراءة الشاملة لأدلة المسألة وبدون هذا الجمع سيكون الحكم منقوصاً لا يُعتدّ به.

والحقيقة أن هذه الرؤية الانتقائية التجزيئية لازمها فوضى تشريعية ظاهرة ومعارك أيدولوجية حقيقية، ولا سبيل في نظري إلى الحد من هذا الصراع إلا بتحكيم القراءة الشمولية، ولا شك أن تحقيق هذا الهدف المنشود غاية في الصعوبة عند التيار الحداثي الذي ينظُر للتراث بعين الشك والريبة، ويتداول مضمونه بالتحقير من شأنه، والعمل على إقصائه واعتباره تراث تاريخي لا يناسب واقعنا المعاصر.

المبحث الثاني: الأُسس التي قامت عليها المدرسة الحَداثية المَقاصدية

المطلب الأول: مفهوم المدرسة الحَداثية المقاصدية

القراءة المقاصدية للنّص الشرعي من أنجع القراءات في فهم النّص وسبر أغواره والتعرف على مراد الله ومقاصده، فهي ركن أساسي لا يستغني عنه كل مجتهد، لدورها الكبير في إثبات قدرة الشريعة الإسلامية على التكييف مع النوازل التي لا تنتهي بفعل الكم الهائل من المستجدات والمسائل التي تفتقر للنظر الشرعي في كثير من تفاصيلها، ولا زال علماء الإسلام قديماً وحديثاً يقررون قواعد هذا العلم وضوابطه ويحيطونه بالتقدير والاهتمام، مع تقريرهم بأن النّص الشرعي هو المركزية التي تدور حولها آليات الاجتهاد الفقهي ومن ضمنها مقاصد الشريعة، وأن

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية يكون فيها النّص هو الأصل وتكون المقاصد الفرع الذي لا يستغنى عن اصله، دون افتيات من الفرع على أصله، لأن: "العمل بالمقاصد ليس على عمومه بل هو مقيدٌ بعموم الأدلة والقواعد..وهذا يجعلنا نعُدّ المقاصد أصلاً تابعاً للأدلة وليس دليلاً مستقلاً ومنفرداً"(**الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، ص42/1**).

وقد برز اتجاه حداثي يرى في النصوص الشرعية إشكالية تحتاج حلاً يتناسب مع مجموعة القيم التي يتبناها أصحاب هذا الاتجاه، فلجئوا لنظرية المقاصد وجعلوها في صدارة المصادر التشريعية، وتعاملوا معها كدليل مستقل عن الأدلة التشريعية الأخرى، واعتمدوها كنظريةٍ بديلةٍ للنّص، ومرجعاً تدور حوله آليات الفتوى والاجتهاد دون ضابط دقيق أو منهج موضوعي، فكثرت الانحرافات وتسور جدار الشريعة من ليس من أهلها، وارتفعت الأصوات التي تنادى بضرورة تفعيل الرؤية المقاصدية في إعادة قراءة النّص الشرعي ومنحها السلطة الفقهية المطلقة عند الفتوى والتنزيل، وهي في حقيقتها رؤية حداثية ذات ميول غربية تتخذ من المقاصد الوسيلة لنشر وتقرير القواعد التي يؤمنون بها، وبهذه الطريقة استُخدمت مقاصد الشريعة لهدم ما شيده العلماء من الأسس والقواعد وأصبحت أداةً لزعزعة ما أسّسوه وقَعّدوه، وذريعةً للقدح في ثوابت الشريعة ومنهجها الأصولي المتين، وهو ما أسماه العلاّمة علاّل الفاسي بمقاصد الشريعة الاستعمارية (**الريسوني، محاضرات في المقاصد ، ص267**).

مع التنبيه على أن نظرية المقاصد التي يتشبث بها الحداثيون ويعتبرونها الميزان الدقيق الذي توزن به النصوص، لاسيما النظرية الأكثر حضوراً في الاجتهاد المقاصدي عموماً وهي نظرية الإمام الشاطبي تسير مع مقاصد الشريعة وفق طريق يرسمه النّص ويحدده، وهذا يبيّن أن نظرية المقاصد التي قررها الشاطبي في موافقاته إنما انطلقت من النصوص الشرعية وسارت معها في توافق وتناغم، و لم تكن يوماً بديلاً عن النص أو قسيماً له كما يرُاد لها، والشاطبي نفسه يؤكد هذا المعنى حيث يقول: "إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً ويتأخر العقل فيكون تابعاً"(**الشاطبي، الموافقات، ص87/1**)، وهو بذلك يخالف التوجه الحداثي الذي يوافق الشاطبي في التأكيد على أهمية المقاصد، ويخالفه في تحرره من الضوابط والقيود التي اعتبرها الشاطبي وقررها.

وهذا التوجه أصبح تياراً له منظروه ومؤيدوه، فتعاملهم مع النص يكون وفق نتائجه، فإن وافقت دعواهم قبلوه وإن خالفتها ردوه بالمعارضة الجزئية لبعض مدلولاته أو بالمعارضة الكلية التي تلغي أحكامه.

ويُمكن تعريف هذا التوجه بأنه: " **اتجاه فكري ينطلق من الاتجاهات الحداثية الغربية، دون الالتزام بالمنهجية الأصولية الإسلامية، متخذاً من نظرية المقاصد مرجعيةً عليا لإعادة تغيير الهوية الإسلامية** ".

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

فالعلاقة المعرفية بالمناهج الغربية التي ميزت أصحاب الرؤية المقاصدية الحداثية كانت علاقة مشوهة من الأساس، لقيامها على مبدأ التبعية الفكرية الكاملة، وهي التبعية السلبية التي تُفقد الذات هويتها وتتركها في حالة من عدم الاتزان أمام قوةِ الغير وسطوته، وهو ما تجسده مقولة ابن خلدون في أن: "المغلوب مولعٌ أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده" (**ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ص184/1**).

المطلب الثاني: الأُسس الفكرية للمدرسة الحَداثية المَقاصدية

المدقق في الرؤية التي تتبناها المدرسة المقاصدية الجديدة التي ترى نفسها نموذجاً تجديدياً لقراءة التراث ومنهجاً للتقدم والتغيير، يَلْحظُ أنها تعاني من إشكاليات معرفية ومنهجية كبيرة، ويرى أن الأسس البنائية المميزة لها تتسم بالقطيعة مع النّص الشرعي، وهذه الأسس تعدّ إشكاليات منهجية عميقة مع مبدأ مركزية النّص في المنهج التشريعي الإسلامي، ويمكن إجمال الأسس التي تقوم عليها هذه المدرسة على النحو التالي:

الفرع الأول: المعارضة لمركزية النّص الشرعي

من أهم الأسباب التي تنحرف بالمقاصد عن النّص الشرعي اعتباره إشكالية تحتاج تأويلاً مقاصدياً يعدّل من مساره وأحكامه، وقد أيقنوا أن هذا التأويل المقاصدي هو التأويل الأنسب والأكثر قبولاً، لامتلاكه الصبغة الدينية، فبعد أن ضاقت بهم النصوص الجزئية و لم تسعفهم في تمرير أفكارهم التي جاءت في أغلبها متأثرة بالرؤية الغربية، انتقلوا للمقاصد الكلية العليا ليتخلصوا من دلالات الجزئيات لا ليجمعوا بينها وبين الكليات (**العجلان، التسليم للنص الشرعي، ص187**).

ولا شك أن هذه النظرة للنّص الشرعي تفقده القداسة التي تميزه، وتجعله مرتعاً لكل منحرف يريد أن يتسلط على النّص بذريعة الفهم والتعمق في العلل والمعاني، ولا يجد الناظر في القراءات الحداثية للنص الشرعي أي صعوبة في القطع بأن الحداثيين يترعون إلى تجريد النص الشرعي والقرآني منه على وجه الخصوص من القداسة التي تحيط به، ليسهل عليهم انتقاده وتفريغه من أحكامه، فنصر حامد أبو زيد يساوي بين النص الإلهي والنص البشري فيقول "إنَّ النصَّ القرآني وإن كان نصًّا مقدَّسًا إلا أنه لا يخرج عن كونه نصًّا؛ فلذلك يجب أن يخضع لقواعد النَّقد الأدبي كغيره من النُّصوص الأدبية" (**أبو زيد، مفهوم النص ص24**)، فالنص القرآني شأنه شأن أي نص آخر يجب أن تطاله سهام النقد والتفكيك بأدوات البحث العلمي دون مراعاة للقداسة التي تميزه، كمَا يقول طيِّب تيزيني عن النصِّ القرآني من أنّه " نصٌّ لغويٌّ تاريخيٌّ مثل أيّ نصٍّ آخر، وكونه ذا أصل إلهيّ لا يتيح النَّظر إليه على أنه ذو خصوصية منهجية تنْأى به عن مناهج البحث العلمي" (**الطيب تيزيني، النص القرآني ، ص373**).

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

وفي ذلك إبطال لأحكام الشريعة وتفريغ لنصوصها من أي حكمٍ، ومن نتائج هذه الرؤية المنحرفة: إنكار الأحكام القطعية، والادعاء بأن تطبيق الأحكام منوط بوجود مجتمع مؤهل وعادل، وضرورة الركون إلى ضمائر الناس مع بقاء الشريعة معطلة غائبة عن الحياة محصورة في محاريب المساجد للعبادة فقط؛ لأن عدم تحقق هذا الشرط في نظرهم يعني أن:" إعمال الشريعة في هذه الحالة هو استخدامٌ للشريعة لأهداف غير شرعية، وتوجيهٌ للدين لأغراض ليست من الدين في شيء، ووضع أدواته لخدمة أهداف شخصية!" (**العشماوي، أصول الشريعة، ص64. خالد، من هنا نبدأ، ص182**).

ولكي نقف على طريقتهم في التعامل مع النصوص الشرعية، نسوق حد السرقة كمثال تطبيقي يبين حقيقة أقوالهم، فيشترطون جملةً من الشروط التي لا بد من اعتبارها ليطبق هذا الحد على السارق مثل: درء الشبهات، وضرورة وجود المجتمع العادل الذي لا يضطر الناس فيه للسرقة مع اشتراط الرخاء ليطبق حد السرقة. (**الجابري، وجهة نظر، ص 72. البنا، روح الإسلام، ص159**).

ويري الجابريُّ أنَّ قطع يد السارق إنَّما يُطبَّق إذا كان المجتمع كالمجتمع النبوي، وأن يكون مجتمعًا بدويًّا صحراويًّا (**الجابري، وجهة نظر، ص60**). وهي دعوى يكذبها التاريخ، فالمجتمع الإسلامي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يضم أماكن لحجز المتهمين والجناة كما في قصة أسرى بدر، ثم تطور الأمر فاتخذت السجون في الخلافة الراشدة وما بعدها، وهؤلاء مع معارضتهم للنّص الشرعي إلا أنهم أقل انحرافاً من غيرهم اللذين أنكروا الحدود الشرعية كالرجم والجلد والقطع بشكل كلي، بحجة معارضتها للحقوق والحريات، ولأنها من مخلفات العصور المظلمة! ولأن الحدود إنما تطبق بغاياتها لا بأعيانها (**العلايلي، أين الخطأ، ص73**).

الفرع الثاني: سُلطة نظرية المقاصد

المقاصد في الفكر الإسلامي أداة أصيلة من أدوات المنهج الأصولي، ومن أهم طُرق الكشف عنها الاستقراء الذي يعتبر منهجاً دقيقاً يعتمده المحققون لضبط وتحرير المسائل، فهو وإن اعتمد على بعض الدلائل الظنية إلا أن نتائجه ذات دلالة قطعية، كأخبار الآحاد التي لا توصل للقطع بأفرادها بل لا يحصل من خلالها إلا الظن، لكن باجتماعها وتواردها على نفس الحكم يحصل القطع بها، لأن للاجتماع من القوة ما ليس للافتراق كذلك الاستقراء (**الشاطبي، الموافقات، ص1/36. الحاج، التقرير والتحبير، ص1/65**).

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

وهذا يدل على أن الشاطبي يرى أن المقاصد التي كان الاستقراء مصدرها، تمتاز بالقطع واليقين وشبهها بالتواتر المعنوي، ولّما كانت دلالة التواتر المعنوي قطعية فكذلك الاستقراء، وعلى هذا بنى مشروعه المقاصدي كما وصفه في كتاب الموافقات "معتمداً على الاستقراءات الكلية غير مقتصر على الأفراد الجزئية" (**الشاطبي، الموافقات، ص23/1**).

إذن فتحديد المقاصد الشرعية والكشف عنها يتم كثيراً من خلال الاستقراء المنضبط، ولا يتأتى لكل أحد أن يخترع مقصداً كما يُحب ثم ينسب ذلك لاستقرائه الخاص الذي يتبع هواه وميوله؛ لأن الاستقراء كما علمنا هو استقراء للشريعة لا خارج عنها، وهو استقراء كلي تكاملي لأدلة الشريعة وأحكامها، بعيداً عن القراءات الانتقائية لفروعها وقضاياها.

وهذا لا ينفي أهمية هذه الجزئيات؛ لأنها بمجموعها هي سبب ثبوت القواعد الشرعية والمقاصد الكلية، فالكلي لا يقوم إلا بجزئياته، وفي بيان هذا المعنى يقول الشاطبي:" إن الجزئيات لو لم تكن معتبرة مقصودة في إقامة الكلي لم يصح الأمر الكلي من أصله؛ لأن الكلي لا يصح القصد في التكليف إليه، لأنه راجع إلا أمر معقول لا يحصل في الخارج إلا في ضمن الجزئيات" (**الشاطبي، الموافقات، ص61/2**).

ونُجمل القول بأن العلاقة بينهما علاقة تلازم، فاعتبار الكلي إنما يكون من خلال تضمنه في الجزئيات فبها تمامه، واعتبار الجزئيات إنما يكون بتحقق الكلي فيها فبه قوامها (**المالكي، التوجه المقاصدي، ص218**).

وقد كان الاحتفاء بعلم المقاصد في الفكر الحداثي كبيراً جداً، وحُمِّل أكثر مما يحتمل، ونُسب له ما لا يقر به الشرع، ووُضع في الصدارة ضمن منظومة التشريع الإسلامي متبوعاً لا تابعاً حاكماً لا محكوماً، فمن لم تسعفه أدلة الشريعة للدلالة على مقصوده، تمسك بالمقاصد وإن خالفت النّص، لينتزع الموافقة الشرعية؛ فأصبحت حاكمةً على النّص موجهةً له تفسيراً وتأويلاً، وكثيراً من المرات إلغاءً وإقصاءً.

ويظهر من تأصيلهم وتنزيلهم تعظيماً للمقاصد وحطّاً من قيمة النّص الشرعي! فهذا أحدهم يعتقد أن الشريعة تعيش في أزمة مع معطيات الحداثة المعاصرة، وأن حل هذه الإشكالية يكون بـــ "ضرورة التخلص من التعلق المَرَضِيّ بحرفية النصوص – ولاسيما النص القرآني – وإيلاء مقاصد الشريعة المكانة المثلى في سَنِّ التشريعات الوضعية التي تتلاءم وحاجات المجتمع المعاصر" (**الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص69**).

كذلك ادّعوا أن علم الأصول كان مناسباً لواقعٍ غير واقعنا المعاصر الذي كثرت فيه النوازل والمستجدات، ولن يعطي الإضافة التي يجب أن تتميز بالتجديد والتطور، لذلك اعتبر كثيرٌ من الحداثيين أن المقاصد أصبحت البديل الأنسب لأصول الفقه الذي يقف عاجزاً عن مواكبة العصر وتقديم الحلول للنوازل والمستجدات.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

وغاب عنهم جهلاً أو قصداً، أن علم الأصول هو منهج الاستدلال الذي يتخذ من الشريعة قواعده وأركانه، وهي الشريعة الخالدة التي تتميز بشمولها ومناسبتها لكل زمان ومكان، يقول نصر حامد أبو زيد واصفاً المنهجية الأصولية: "وهذه المنهجية بحدودها الثابتة تبدو أضيق من أن تستوعب كل الابتكارات والمستحدثات، ولذا ينبغي تجديد المنهجية بشكل جذري " (**أبو زيد، اللغة الدينية، ص122**).

لذلك فالتيار الحداثي ينظر للشافعي وهو أول من دوّن هذا العلم بأنه ألغى الاجتهاد والعقل، أما الشاطبي فتحرر من قيود النّص إلى المصلحة والمقصد (**الجابري، وجهة نظر، ص57**). وهذا قولٌ باطل، لأن الشاطبي يلتقي مع الشافعي في إعطاء المركزية للنص الشرعي مع تأكيد الشاطبي على أن المقاصد الشرعية مصدر يتبع النص ويسير وفق أحكامه، ولا يمكن أن يكون مفضياً للحكم عليه بالإبطال أو التحريف كما يظهر ذلك من تقرير الحداثيين، وتأصيل الشاطبي هذا مما لا يذكره الحداثيون لأنه ينسف مشروعهم الذي يتوارى خلف الشاطبي.

وبذلك انتهت الرؤية المقاصدية الحداثية من خلال اعتمادها على نظرية المقاصد إلى إهدار أحكام الشريعة وتوصَّلت إلى اعتبار أن أحكام الشريعة لم تُشرع إلا لتحقيق مقاصدها، فهي تقوم مقام الوسائل بالنسبة للغايات؛ فأحكام الحدود لم تشرع إلا لردع مقترفي المعاصي، ومنع الربا لم يشرع إلا لتحقيق مقصد العدالة وهكذا الأمر في كل حكم من أحكام الشريعة، فهي لا تحمل أي قيمة في ذاتها وإنما قيمتها تظهر من جهة تحقيقها لمقاصدها (**العميري، التأويل الحداثي، ص5. النجار، القراءة الجديدة، ص69**). وتطرّف أحدهم فتوصل إلى نتيجة مفادها لزوم إلغاء العبادات في الإسلام كالصلاة، والصيام ؛ لأن أحكام الشريعة إنما جاءت لتحقيق المقاصد التي تناسب هذا العصر، فإذا تحققت مقاصدها في ترقية الروح وتحقيق العدالة بأشكال أخرى فنحن لسنا ملزمين بتفاصيلها التشريعية! (**الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص59**).

الفرع الثالث: الخضوع للواقع

لا تخفى أهمية الواقع في فقه تنزيل الأحكام، فهو عنصر أساسي يجب أن يستحضره المجتهد في فتاويه وأحكامه، ولا شك أن الفقهاء رتبوا عليه أحكامهم وفتاواهم، وأبرزوا بجلاء تحقق قاعدة: لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان وتبدلها – فيما يقبل التبديل– بتبدل الواقع الحياتي بحوادثه ومشكلاته (**الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص227.**)، وهي القاعدة التي ترتبط بالواقع بشكل مباشر، كذلك فإن مكانة الواقع بالنسبة لفقه التنزيل تمثل شرطه الأساس وميدانه، ولا يتمكن الحاكم ولا المفتي من الحكم والفتوى إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Volume: 38 N°: 01 Year: 2024 pages: 94-109 Date of Publication : 24-07-2024

النوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر (**ابن القيم، إعلام الموقعين، ص 95/1**). فمعرفة أحوال الناس وواقعهم قبل الإقدام على إصدار الأحكام هو شرط لصحة الحكم والفتوى، والخلل في هذه المعرفة يُورث خللاً عند التنزيل لعدم اكتمال آليات الحكم الصحيح، فإن لم يكن الفقيه فقيهاً في الأمر له معرفة بالناس، تصوّر الظالم بصورة المظلوم والمُحق بصورة المبطل وكان ما يفسده أكثر مما يُصلح (**ابن القيم، إعلام الموقعين، ص223/4**).

وتتأكد القيمة الكبيرة لمسألة فهم الواقع في هذه الأزمنة مع بروز المشاكل الدقيقة وتجدد النوازل في كل المجالات كالفقه والسياسة والاقتصاد، وهي مسائل تحتاج قدراً كبيراً من الفهم والتحرير قبل الحكم والتنزيل، فلا يتأتى إبداء الحكم الشرعي في معاملات المصارف إلا بالعلم الدقيق بالاقتصاد ودقائقه ، ولا يمكن الحُكم في المسائل الطبية إلا من خلال تصور حقيقة هذه المسائل ومآلاتها بالرجوع إلى أهل التخصص المعروفين بالعلم والأمانة، وعندما نقول بضرورة مراعاة الواقع وأحوال العباد، فهذا لا يعني تنحية الكليات الشرعية والنصوص الجزئية، وإنما يعني مراعاة الواقع في تنقيح المناط وتحقيقه، ليكون التنزيل صحيحاً، وفي هذه النقطة تحديداً تظهر إشكالية كبيرة في تعامل المدرسة الحداثية المقاصدية مع ثنائية النّص والواقع؛ لأن الواقع عندهم يعدّ دليلاً يحظى بالاستقلالية.

يقول حسن حنفي: "ولا يخطئ مجتهد حتى ولو كان اجتهاده في واقعة النص؛ لأن للواقع الأولوية على النص، ويمكن إيقاف النصوص مؤقتاً كما أوقف عمر حد السرقة " (**حنفي، من النص إلى الواقع، ص 536/2**). فحنفي يعطي للواقع حق الأولوية على النّص وبالتالي خضوع النص للواقع، والاستدلال بهذه الحادثة لا يصح، لأن النص عند تنزيله يُنظر في شروطه وأسبابه، فإن انتفت كلها أو بعضها لم يصح الحكم والتنزيل وهذا ما حدث عام الرمادة؛ فعمر رضي الله عنه رأى أن السرقة وقت المجاعة العامة هي شبهة من الشبهات التي تدرأ بها الحدود، فعدم تطبيقه للحد كان لانتفاء شرطه لا لتقديم الواقع على النّص، وهو ما يعبر عنه الأصوليون بتحقيق المناط، فاجتهاد عمر يتفق مع النص ولا يعارضه، بل يتفق مع منطوق النص ومفهومه، ويدل على شدة تمسكه بالكتاب والسنة، ولكن المراعاة الدقيقة للنص تبدو لمن لا دقة له بحصول التعارض (**البوطي، ضوابط المصلحة ص143 –160**)، كذلك فإن بعض الحداثيين يذهب إلى أن إقامة الحدود تندرج في مقاصدية الأحكام، وأن حد السرقة إنما ناسب سياقاً اجتماعيا خاصاً فإن تغير هذا السياق تغير الحكم "فعقوبة السرقة كأي عقوبة أخرى غير مقصودة لذاتها ولا حرج في التخلي عنها واستبدالها بالعقوبات التي تتناسب مع الأوضاع الإسلامية الحديثة" (**الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ ص70**).

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

ويقول نصر حامد أبو زيد:" الواقع إذن هو الأصل ولا سبيل إلى إهداره، ومن الواقع تكوّن النص، ومن لغته وثقافته صيغت مفاهيمه، فالواقع أولاً والواقع ثانياً والواقع ثالثاً، وإهدار الواقع لحساب نص جامد يحول كليهما إلى أسطورة" (**أبو زيد، نقد الخطاب الديني، ص 99**)، ويتطرف آخر فيعطي الواقع أعلى درجات الحصر وهو النفي والإثبات، فيعلن السلطة العليا للواقع بقوله: "لا سلطة إلا لضرورة الواقع" (**حنفي، التراث والتجديد، ص57**).

وتظهر أيضاً إشكالية أخرى متعلقة بالواقع حاصلها الاستدلال بوقائع حدثت في التاريخ الإسلامي والاستدلال بها على أحكام الشريعة، وهذا منهج قاصر؛ لأن التاريخ بأحداثه إنما هو تجارب تُستخلص منها الدروس والعبر، فمن الخطأ البيّن أن يُستدل مثلاً على مشروعية تولى المرأة للولاية العامة في الدولة الإسلامية انطلاقاً من الوقائع التي تولت فيها المرأة ولاية عامة في فترة من فترات التاريخ الإسلامي كما ذهب إلى ذلك بعض الكُتّاب (**أنور، ولاية المرأة العامة، ص148. العجلان، التسليم للنص، ص151**)، ولو اتُخذ التاريخ بأحداثه منهجاً للاستدلال لوجد الظالم حجة لظلمه، ولما عانى القاتل في إيجاد تبرير لجرائمه وأفعاله.

وانطلاقا من أهمية الواقع وضرورة اعتباره عند التنزيل الفقهي ، ومع اعترافنا بأن متطلبات الواقع الكثيرة وضغوطه التي لا تنتهي قد تكون عاملاً حاسماً في احتياجه للحلول والمعالجة، إلا أن هذا كله لا يجب أن يكون طريقاً لإهدار الثوابت وهدم القواعد التي تستند إليها الشريعة الإسلامية بنصوصها وأحكامها؛ لأن في ذلك منافاة للمقاصد الشرعية ومحاداة للأوامر الربانية، بل إن ضغط الواقع مدعاة للتوسع في النظر لأحكام الشريعة ومحاولة التعمق في معرفة أسرارها، وليس لاختزال النصوص الشرعية والتضييق على طرق الاستفادة منها والاستدلال بقواعدها، فالنتائج السلبية المترتبة عن الإعراض عن الكتاب والسنة لا تحتاج دليلاً أوضح من الحالة المتردية التي يعيشها المسلمون في واقعهم الحاضر.

الخاتمـــــــة:

نستطيع أن نجمل ما خَلُص إليه هذا البحث على النحو التالي:

1. الإشكالية الحقيقية بين مركزية النص والرؤية المقاصدية التي تبناها التيار الحداثي في قراءاته، أنها اعتمدت في المقام الأول على توظيف نظرية المقاصد دون شروطها الشرعية في إخضاع النص وتأويله بما يتناسب مع التوجهات الحداثية التي تأثرت بالواقع المعاصر، وبالحداثة الغربية الوافدة.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

2. قامت المدرسة الحداثية المقاصدية بتضييق دائرة النّص وحصر المنهج الأصولي في أضيق الحدود، في حين وسعت دائرة المصالح والمقاصد غير المقيدة بقيود الشرع ومعاييره، ووضعتها في مركز المنهج التشريعي، لتكون المرجع الذي له حق المعارضة للنّص والحكم عليه.

3. المقاصد عند التيار الحداثي خرجت عن دورها كوسيلة لفهم النصوص وآلية فعالة في معرفة حكمه وأسراره، إلى اعتباره قسيماً للنص لها حق التقدم عليه ونقضه بالإلغاء الكلي أو التأويل لدلالاته وأحكامه، أما دعوى التجديد الذي تنادي بها المدرسة الحداثية المقاصدية، فهي دعوةٌ حقيقتها إلغاء دور المنهج الأصولي الذي ميّز الشريعة الإسلامية والذي كان له الدور الأبرز في ضبط الاحكام ورسم مناهج الاستنباط والاجتهاد.

فهرس المراجع

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (د.ت)، تاريخ ابن خلدون، (د.ط) دار الفكر، بيروت.

Ibn Khaldun, Abd al-Rahman bin Muhammad (D.T), The History of Ibn Khaldun, (D.I), Dar Al-Fikr, Beirut.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر(1423ه)، إعلام الموقعين، ت: مشهور سلمان، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الرياض.

-Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Muhammad Ibn Abi Bakr (1423 AH), Media of the Signatories,T: Mashhoor Salman, first edition, Dar Ibn al-Jawzi, Riyadh.

أبو زيد، نصر حامد (2014م)، نقد الخطاب الديني، (د.ط)، المركز الثقافي العربي، البيضاء.

Abu Zaid, Nasr Hamed (2014 AD), Criticism of Religious Discourse, (Dr. I), Arab Cultural Center, Al-Bayda.

Shorouk, Cairo.

أبو زيد، نصر حامد (2023 م)، مفهوم النص، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي، القاهرة.

Abu zayda, nasr hamid (2023 ma), Mafhum alnas, Muasasat hindawi ,Cairo.

إنميرات، عبد العزيز (2013م)، مناهج قراءة التراث ، الطبعة الأولى، مركز التأصيل للدراسات، الرياض.

Inmirat, Abdel Aziz (2013 AD), Methods of reading heritage, first edition, Al-Taseel Center for Studies, Riyadh.

البنا، جمال (2009م)، روح الإسلام، جمال البنا، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة.

Al-Banna, Jamal (2009 AD), The Spirit of Islam, Jamal Al-Banna, second edition, Dar Al-Shoroq.

الجابري، محمد عابد (1992م)، وجهة نظر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

Al-Jabri, Muhammad Abed (1992 AD), point of view, first edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

حنفي، حسن (2000م)، التراث والتجديد ، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي، القاهرة.

Hanafi, Hassan (2000 AD), Heritage and Renewal, first edition, Hindawi Foundation, Cairo.

خالد، خالد محمد (1996م)، من هنا نبدأ، الطبعة الحادية عشرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

Khaled, Khaled Mohamed (1996 AD), From Here We Begin, Eleventh Edition, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo.

الزرقا، أحمد (2009م)، شرح القواعد الفقهية، الطبعة الثامنة، دار القلم، بيروت.

Al-Zarqa, Ahmed (2009 AD), Explanation of Jurisprudential Rules, eighth edition, Dar Al-Qalam, Beirut.

السيف، خالد (2015م)، ظاهرة التأويل الحديثة، الطبعة الثالثة، مركز التأصيل، الرياض.

Al-Saif, Khaled (2015 AD), the phenomenon of modern interpretation, third edition, Al-Taseel, RiyadhMaarifa, Beirut.

الشاطبي، أبو إسحاق (د.ت) الموافقات في أصول الشريعة، ت: الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

Al-Shatby, Abu Ishaq (D.T) Al-Muwafaqat fi Usul al-Sharia, T: Sheikh Abdullah Daraz, Dar Al- Maarefa.

الشرفي، عبد المجيد (2008م)، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، الطبعة الثانية، دار الطليعة، تونس.

Al-Sharafi, Abdel-Majid (2008 AD), Islam between the message and history, second edition, Dar Al-Talee'ah, Tunisia.

الشرفي، محمد، الإسلام والحرية، (د.ط)، دار بترا للنشر والتوزيع، القاهرة.

Al-Sharafi, Muhammad, Islam and Freedom, (Dr. I), Petra House for Publishing and Distribution, Cairo.

العجلان، فهد (2015م)، التسليم للنص الشرعي، الطبعة الثانية، مركز التأصيل للدراسات، الرياض.

Al-Ajlan, Fahd (2015 AD), Submission to the Sharia Text, Second Edition, Al-Taseel Center for Studies, Riyadh.

العشماوي، محمد (1995م)، أصول الشريعة، الطبعة الرابعة، دار الطناني للنشر والتوزيع، القاهرة.

-Al-Ashmawy, Muhammad (1995 AD), The Principles of Sharia, Fourth Edition, Dar Al-Tanani for Publishing and Distribution, Cairo.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN: 1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 38 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 94–109 تاريخ النشر: 24–07–2024
Date of Publication : 24-07-2024 pages: 94-109 Year: 2024 N°: 01 Volume: 38

العلايلي، عبد الله (1992م)، أين الخطأ تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد، الطبعة الأولى، دار الجديد، بيروت.

Al-Alayli, Abdullah (1992 AD), Where is the error, correcting concepts and the view of renewal, first edition, Dar Al-Jadeed, Beirut.

الغزالي، أبو حامد (1418ه)، المستصفى من علم الأصول، ت: عمر الأشقر، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

Al-Ghazali, Abu Hamid (1418 AH), Al-Mustafa from the science of assets, T: Omar Al-Ashqar, fourth edition, Al-Risala Foundation, Beirut.

القرافي، شهاب الدين (1995م)، الطبعة الأولى، نفائس الوصول في شرح المحصول، ت: عبد الموجود ومعوض، مكتبة نزار الباز، مكة.

Al-Qarafi, Shihab al-Din (1995 AD), first edition, Nafa'is al-Usul fi Sharh al-Mahsul, T: Abdul Mawjud and Moawad, Nizar Al-Baz Library, Mecca.

المالكي، عارف (2016م)، التوجه المقاصدي وأثره في الفكر الإسلامي المعاصر، الطبعة الأولى، مركز التأصيل للدراسات، الرياض.

Al-Maliki, Aref (2016 AD), The Purposeful Orientation and its Impact on Contemporary Islamic Thought, first edition, Al-Taseel Center for Studies, Riyadh.

النجار، عبد المجيد (2016م)، القراءة الجديدة للنص الديني، الطبعة الأولى، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق.

Al-Najjar, Abd al-Majid (2016 AD), The New Reading of the Religious Text, First Edition, Al-Raya Center for Intellectual Development, Damascus.